



نداء استغاثة لربع مليون سوري محاصر في أحياء دير الزور أحياء الجورة والقصور بين فكي كماشة



نداء استغاثة لربع مليون سوري محاصر في أحياء دير الزور

تعتبر محافظة دير الزور من أبرز المحافظات السورية التي شاركت في الاحتجاجات الشعبية ضد السلطات الحاكمة، وتقدر إحصائيات المشاركين في أحد أيام الجمعة بقرابة الـ 400 ألف شخصاً، وبعد أن خرجت أجزاء واسعة منها عن سيطرة القوات الحكومية في نهاية عام 2013 شن الطيران الحكومي عليها غارات شبه يومية تسببت في دمار ربع أبنيتها تقريباً، وفي النصف الثاني من عام 2014 شن تنظيم داعش هجمات متواصلة على المعارضة المسلحة، وقتل تنظيم داعش 1152 من المعارضة المسلحة، وتعتبر محافظة دير الزور بالتالي أكثر محافظة سورية قتل تنظيم داعش من أبنائها المسلحين.

تبدو الخيارات محدودة حالياً أمام المدنيين من أبناء المحافظة، ما بين العيش في ظل استبداد وقمع والتعرض لنهب واعتقالات وتعذيب من قبل السلطات الحكومية، وأيضاً تخضع للحصار من قبل تنظيم داعش، أو المعيشة في مناطق يسيطر عليها تنظيم داعش ويفرض عليها قوانين متشددة كما يمارس عمليات التهريب والاحتجاز، وأيضاً تخضع للقصف اليومي من قبل الطيران الحكومي.

في منتصف شهر كانون الثاني/ 2015 فرض تنظيم داعش سياسة الحصار على حيي الجورة والقصور في مدينة دير الزور، بهدف تضيق الخناق على هذين الحيين الخاضعين لسيطرة القوات الحكومية.





مع بداية شهر شباط/ 2015 شدد تنظيم داعش قبضة الحصار وأغلق جميع الطرق والمعابر؛ ما تسبب في زيادة معاناة قرابة 277 ألف نسمة يقطنون في تلك الأحياء، معظمهم نازحون من أحياء ومناطق في دير الزور تقع تحت سيطرة تنظيم داعش. في بداية شهر آذار بدأت الأوضاع المعيشية تسوء بشكل كبير بعد نفاذ المؤن والمواد الغذائية، خاصة بعد قيام القوات الحكومية بقطع الطريق الدولي بين دمشق ودير الزور، وهو الطريق الوحيد الذي يمدّ المدينة بالمواد الغذائية والطبية ومواد البناء، كما قامت القوات الحكومية بمنع العائلات من الخروج إلى مناطق سيطرة التنظيم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع بشكل أكبر. القوات الحكومية والموالون لها لا يتأثرون بهذا الحصار، حيث يتم نقل المواد الغذائية ومختلف الاحتياجات لهم عبر طائرات Ilyushin التي تحط في مطار دير الزور العسكري.

منذ يوم الأربعاء 25/ آذار/ 2015 حتى لحظة إعداد هذا التقرير بدأت خدمة التيار الكهربائي بالانقطاع لفترات طويلة عن حيي الجورة والقصور، وبالتالي انقطاع مياه الشرب، ذلك إثر توقف محطات المياه عن العمل، ومما زاد من صعوبة الوضع القائم قلة المحروقات اللازمة لتشغيل المحطات وارتفاع سعرها، فقد وصل سعر لتر البنزين إلى 4 دولارات، وسعر لتر البنزين المكرر من قبل تنظيم داعش إلى 2 دولار، وسعر لتر الكاز قرابة 3 دولارات، سعر لتر البنزين قرابة 2.5 دولار، أما الغاز فهو مفقود بشكل كامل.

منع تنظيم داعش منظمة الهلال الأحمر السوري من الدخول إلى الأحياء المحاصرة وتقديم المساعدات، ومن أبرز الآثار السلبية لذلك أنه تسبب في نفاذ مادة الكلور السائل المستخدمة في تعقيم مياه الشرب، وهذا أجبر العاملين في محطات المياه على استخدام هيبوكلوريت الصوديوم أو مسحوق الكلور البودرة كبديل لتعقيم مياه الشرب. يوم الثلاثاء 31/ آذار/ 2015 سمحت القوات الحكومية بخروج المرضى فقط من حيي الجورة والقصور بشرط إثبات الحالة الصحية، سمحت للمريض باصطحاب شخص واحد مرافق له.

على المرضى الذين خرجوا أن يجتازوا مسافة 3 كم مشياً على الأقدام عبر طرق زراعية وعرة، خوفاً من أن يُقتلوا برصاص القناصين التابعين لتنظيم داعش. تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع عدد من الأهالي الذين تحدثوا عن أوضاع معيشية كارثية، ومجاعة جديدة تهدد السكان في الأحياء المحاصرة، إضافة إلى بدء انتشار شبح الأوبئة والأمراض. إن قلة المياه وانعدام القدرة على تعقيمها سيسبب حتماً انتشاراً أوسع لأمراض التهاب الكبد والحمى التيفية والكوليرا، إضافة إلى الأمراض الجلدية كالقمل والجرب.

يقول محمد الخليف الباحث في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مدينة دير الزور:

”إن الوضع الإنساني مزرٍ للغاية والمدنيون العالقون في أحياء الجورة والقصور ينتظرون الموت جوعاً ومرضاً، القوات الحكومية تستخدم المدنيين دروعاً بشرية خوفاً من اقتحام تنظيم داعش، وباعتقادنا أنها ولهذا السبب تحديداً تمنعهم من الخروج من الحصار.

بات الناس يدفعون حياتهم ثمناً للقمة العيش. بتاريخ الثلاثاء 17/ آذار/ 2015 قُتل شخص برصاص قناص تابع لتنظيم داعش عندما حاول الدخول لحيي الجورة والقصور سباحة عبر نهر الفرات، وبتاريخ الجمعة 3/ نيسان/ 2015 قضى شخص آخر غرقاً في نهر الفرات عندما حاول الخروج من الحصار لإحضار بعض المواد الغذائية، وقد تعدى الحصار إلى الأدوية والمواد الطبية وخاصة أدوية السكري وارتفاع الضغط فقد باتت شبه معدومة“.





ريم هي طالبة جامعية من مدينة دير الزور تواصلت معها الشبكة السورية لحقوق الانسان وتحدثت عن قلة المواد الغذائية وارتفاع أسعار المتوفر منها:

”لم يبقَ لدينا في المنزل إلا القليل من البرغل والسكر، ونفذت باقي المواد الغذائية، حتى المحال والبقاليات باتت فارغة بعد مرور أكثر من شهر على الحصار الخانق، وإن توقّر قليل من الغذاء يكون بأسعار خيالية لا نستطيع تحمل عبء دفع ثمنها“.

تسبب الحصار بارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية، فقد وصل سعر كيلو الأرز إلى 3 دولارات، ولتر الزيت إلى ما يقارب 4 دولارات، بينما وصل سعر الخبز إلى نصف دولار للربطة الواحدة، أما حليب الأطفال فيكاد يكون معدوماً.

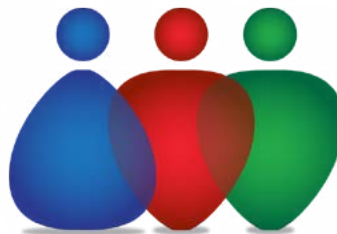
السيد أبو أحمد بائع خضار في حي الجورة تحدث إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”توقفت عن العمل لعدم وجود خضار في الأسواق، عدا بعض الخضار المزروعة في بلدة ”البغليّة“ الواقعة ضمن سيطرة نظام الأسد، وهي بأسعار مرتفعة جداً، فيما مضى كنا نؤمن احتياجات هذه المناطق من الخضار من ريف دير الزور وريف الرقة، وكانت الأمور تسير بسلاّم وفصائل الجيش الحر لا تتعرض لنا، وكان كافياً تقديم بعض الرشى البسيطة لحواجز نظام الأسد لتمرير بضائعنا دون منغصات وعقبات، أما حالياً فحواجز تنظيم داعش تمنع حتى مرور الأشخاص من وإلى مدينة دير الزور“.

على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات عاجلة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، والعمل على رفع الحصار عن قرابة ربع مليون مدني، وذلك بموجب القرار 2139 الصادر في 22/ شبط/ 2014، والقرار 2165 الصادر في 14/ تموز/ 2014، وينصان بشكل صريح على توفير إمكانية وصول عمال الإغاثة والمعدات والمواد الإنسانية دون إعاقه لجميع المناطق، وإتاحة إخلاء جميع المدنيين الراغبين في مغادرة مناطق معينة.

كما يجب على القوات المسيطرة أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي عبر الإنهاء الفوري للحصار الذي يعتبر جريمة حرب، والامتناع عن استخدام المدنيين وحصارهم والاحتفاء بهم كأسلوب من أساليب الحرب. لا بد من تفعيل مبدأ ”مسؤولية حماية المدنيين“ وتطبيقه بشكل فوري في سوريا، واتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع، بعد أن فشلت جميع القرارات الصادرة بموجب الفصل السادس.

إن لم يُطبق ويُفعل الآن فمتى وأين؟



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

